بروفسور يهودا شنهاب[1]

اليهود - العرب: حول سيرة الإنكار، وإنكار السيرة وما بينهما

"Orientalism [is] a way of coming to terms with the Orient, that is based on the Orient's special place in European Western experience. The Orient .... has helped to define Europe (or the West) as its contrasting image, idea, personality, experience ... Orientalism expresses and represents that part culturally and even ideologically as a mode of discourse with supporting institutions, vocabulary, scholarship, imagery, doctrines, even colonial bureaucracies and colonial styles... Orientalism is a style of thought bsed upon an ontological and epistemological distinction between "the Orient" and the "Occident." (Edward Said, ***Orientalism****, 1978, pp. 1-2)*

"Fortunately, Eichmann's three judges were of German origin, indeed the best German Jewry. Hausner is a typical Galician Jew, still European, very unsympathetic... boring ... constantly making mistakes. Probably one of those people who don't know any language. Everything is organized by the Israeli police force which gives me the creeps. It speaks only Hebrew and looks Arabic. Some downright brutal types among them. They obey any order. Outside the courthouse doors the oriental mob as if one were in Instanbul or some other half-Asiatic country".

(Hanna Arendt, in ***A letter to Karl Jaspers*** *1961).*

على الرغم من أن الألوان ذات الصبغة الكولونيالية – الاستشراقية في كتابات حنه اريندت أكثر تعقيداً مما يمكن إيجاده في الاقتباس الآنف الذكر (وخاصة في الفصول الامبريالية في كتابها مصادر مبدأ الشمولية) إلا أنني أود أن ألفت الانتباه إلى الطريقة التي نقلت

١ البروفسور يهودا شنهاب هو محاضر في علم الاجتماع في جامعة تل أبيب، ويرأس تحرير مجلة النظرية والنقد (تيئوريا وبيكورت) التي تصدر عن معهد فان لير في القدس. من أجل الاطلاع على مزيد من الاقتباسات الواردة في هذا المقال يمكن مراجعة كتاب شنهاب الأخير: (اليهود-العرب: القومية، الدين والإثنية). تل أبيب، إصدار عام عوفيد ٢٠٠٣ (باللغة العبرية) أو كتاب: Yehouda Shenhav, (The Arab Jews). Stanford: Stanford University press. 2006.

إلا أن المبعوثين الصهيونيين الذين وصلوا إلى الأقطار العربية بهدف تجنيد اليهود الموجودين فيها للهجرة إلى إسرائيل "وجدوا" يهوداً "آخرين" يختلفون عن أولئك الذين كانوا متعودين عليهم في أوروبا. وقد كتب العديد من هؤلاء المبعوثين رسائل بعثوا بها إلى الزعامة اليهودية وجاء فيها قولهم "أن هذه الطينة ليست طينة أوروبا"

بها التمييز بين "الغرب" و "الشرق" –الذي يشير إليه سعيد– إلى داخل المجتمع الإسرائيلي؛ وكيف أنها تعكس بصورة هرمية الهويات الإثنية والعرقية التي قابلتها لدى قيامها بتغطية محاكمة ايخمان في على رأس الهرم، تضع اريندت الصبغة الألمانية الأوروبية الممثلة من قبل القضاة الواسعي المعرفة. وعلى الرغم من أن المكانة الأخلاقية التي أُسبغت على السمة الحضارية الألمانية قد جرى دحضها عن طريق التاريخ المأساوي للقرن العشرين إلا أن اريندت لم تفقد ثقتها بها. وفي الفئة التي تليها وضعت اريندت الأوروبي الذي تعود أصوله إلى شرقي أوروبا. وحسب رأيها فإن هاوزنر، الذي تعود أصوله إلى غاليتسيا، غير قادر على التحدث بلغة واحدة بصورة كاملة، ومع ذلك فإنه يقوم بأداء الدور المهم وهو دور المدعي العام. وهي بالتأكيد مستغربة كيف تحوّل ما فُهم في نظرها كـ "أسيوي بالنسبة لأوروبا" إلى "أوروبي بالنسبة لآسيا".

وفي المرتبة التي تأتي تحت هاوزنر فإن أريندت تضع اليهود الذين قدموا من الأقطار العربية (وهم الأشخاص الذين يقومومن بأداء دور أفراد الشرطة). ومع أن هؤلاء يتحدثون اللغة العبرية إلا أنهم يبدون مثل العرب في مظهرهم – وربما بسبب ذلك فإنهم يثيرون فيها القُشعريرة. وأخيراً، هناك الجمهور الشرقي الذي يتجمع على أبواب المحكمة، وذلك تماماً مثل الأوصاف الاستشراقية في كتاب إدوارد سعيد، والتي يجري فيها تخيّل القاهرة وبغداد أو اسطنبول كمدن تحوي رعاعاً من الشرقيين المتخلفين.

إن النّص الذي تورده حنه اريندت يضعنا أمام تناقض مضاعف. أولاً، وبالرغم من أن حنه اريندت كانت قد تخلت عن القومية الصهيونية منذ سنوات الثلاثينيات، إلا أنها تتبنى هنا أوصافاً استشراقية كانت مألوفة في الخطاب الصهيوني في أوروبا. ثانياً، أن الحقيقة المأساوية، هي أن مصدر هذه الأوصاف الاستشراقية والعرقية (التي استخدمتها اريندت والمستخدمة في الخطاب الصهيوني) يعود في أصوله إلى الخطاب المعادي للساميّة في أوروبا، وهو الخطاب الذي وصف جميع اليهود –بدون استثناء– كشرقيين. إلا أنني اود أن الفت الانتباه بشكل خاص إلى رأي آخر لها. حيث أن لدى حنه اريندت إحساساً داخلياً قوياً حول وجود يهود–عرب في إسرائيل: والمقصود هنا هم أولئك الأشخاص الذي يتحدثون اللغة العبرية إلا أنهم يبدون كالعرب في مظهرهم. وبهذا فانها تكشف عن وجه مكبوت في خطاب الهويات الإسرائيلي كان قد أنكر من قبل الدولة في الخمسينيات من القرن الماضي، وذلك في العقد الذي ميّز الهجرة الشرقية، الكبيرة. وبذلك فإنها اذ تلمح إلى إمكانية وجود هويتين يُنظر إليهما كهويتين متناقضتين في الخطاب الصهيوني: "اليهود–العرب". إلاّ أن قاموس الهويات لدى اريندت بقي مقيداً بقيود الخطاب الصهيوني بخصوص منظومة هويات المجتمع الإسرائيلي. وعلى الرغم من أنها تعرفت بوضوح على هذه الفئة الشاذة، إلا أنها لا تمتلك اللغة التي تُمكنها من أن تستخدم بصورة واضحة تعبير "اليهود–العرب".

هذا وأود في هذا المقال التركيز على بحث مسألة إنكار وجود فئة الهوية هذه. والسؤال حول كيف ولماذا تحولت فئة "اليهود–العرب" (مقابل اليهود الأوروبيين) إلى فئة مستحيلة في إسرائيل. ولقد كان الانتظام الصهيوني قد انطلق من أوروبا كما كان فكره السياسي أوروبياً على الدوام، كذلك فإن المفكرين والنشيطين الذين بشروا بالحركة الصهيونية، من أمثال غيرتس، هاس، سمولنسكين، ومروراً

وبناء على هذا فقد أدى الفصل بين "اليهود" و "العرب" إلى فئتين انشطاريتين ليستا قابلتين للإلتقاء إلى حل الإزدواجية والتهديد اللذين خلقتهما فئة "اليهود-العرب". وهكذا ففي حين أن سيولة الخارطة الإثنية صارت أمراً ممكناً في أماكن كثيرة في العالم، عن طريق حيّز كبير من أعمال الدمج والربط (hyphenation) الجديدة، مثل الأميركي-الإفريقي، الأميركي-الإيرلندي أو الألماني، التركي، فإن هذه الإمكانية سُدّت في إسرائيل بخصوص "اليهود العرب".

بهرتسل، نورداو، أوسيشكين، بينسكر، سوكولوف، بوروخوف، غوردون أو أحاد هعام – جميعهم كتبوا وعملوا في اوروبا. وكان المشاركون في المؤتمر الصهيوني الأول هم من اليهود الأوروبيين المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى، وكانوا في غالبيتهم العظمى من أقطار شرق أوروبا (روسيا، رومانيا، الصرب، بلغاريا، بولنده) ومن وسط وشمال أوروبا (ألمانيا، النمسا، انجلترا، فرنسا وسويسرا) وكذلك من الولايات المتحدة. ومن بين ٢٤٦ عضواً من الذين شاركوا في المؤتمر الصهيوني الأول، كان هناك مشترك واحد فقط من قُطر عربي (الجزائر) إلا أن هذا الشخص كان أيضاً أوروبياً في ثقافته.

ومع أن لقاءات بين الحركة الصهيونية وبين اليهود العرب كانت قد جرت قبل الحرب العالمية الثانية، الا أن هذه اللقاءات كانت تحمل طابعا عابراً وليس منهجياً. وخلال الحرب وبقدر ما اتضحت حقيقة عملية الإبادة الجماعية في أوروبا، فقد أخذ تركيز الحركة الصهيونية ينتقل تدريجياً إلى اليهود–العرب باعتبارهم يشكلون احتياطياً ذا صلة للهجرة. وفي عام ١٩٤٢ عرض بن غوريون في كلية الزراعة في رحوبوت "خُطة المليون" التي تتلخص في جلب مليون يهودي إلى أرض إسرائيل. وقام الياهو دوبكين، رئيس دائرة الهجرة اليهودية في الوكالة اليهودية، بشرح المكانة التي يحتلها اليهود–العرب في المشروع الديمغرافي الصهيوني بقوله: "الكثيرون من يهود أوروبا سوف يتعرضون للإبادة في الكارثة، كما أن يهود روسيا يعيشون في سجن كبير لا يستطيعون الخروج منه، ولذا فقد ارتفعت القيمة الكمية لهؤلاء اليهود البالغ عددهم ثلاثة أرباع المليون إلى درجة عامل سياسي عظيم القيمة... وقد حان الوقت للإنقضاض على هذه الفئة من اليهود من أجل احتلالها الصهيوني" (أي جعلهم ينتمون للصهيونية).

إلا أن المبعوثين الصهيونيين الذين وصلوا إلى الأقطار العربية بهدف تجنيد اليهود الموجودين فيها للهجرة إلى إسرائيل "وجدوا" يهوداً "آخرين" يختلفون عن أولئك الذين كانوا متعودين عليهم في أوروبا. وقد كتب العديد من هؤلاء المبعوثين رسائل بعثوا بها إلى الزعامة اليهودية وجاء فيها قولهم "أن هذه الطينة ليست طينة أوروبا" أو "أن الحياة كلها هنا تدور في المقهى"، "وأنه يوجد في كل زاوية بيت دعارة وعرق" من خلال استخدام أوصاف استشراقية ريّانة. ولم تكن "الصبغة الشرقية" لهؤلاء اليهود المحليين هي التي أزعجت المبعوثين الصهيونيين. حيث كان بمقدور هؤلاء المبعوثين العيش مع هذه الصبغة بسهولة. ولكن الأمر الذي أزعجهم هو "عروبة" هؤلاء اليهود. ومما جاء في التقارير التي بعث بها هؤلاء المبعوثون قولهم: "أن نمط حياة اليهود هنا هو نمط حياة عربي"، "وأن اللغة التي يتحدث بها كل يهودي هنا هي اللغة العربية"، "وأنه ليس بمقدورنا التمييز هنا بين اليهودي والعربي والمسيحي"، "وأن اليهودي هنا يعيش كما يعيش العربي، حيث أن ثقافته عربية، كما أن لغة البلاغة العربية مألوفة على لسانه". وهكذا فإن وجود يهود هم عرب أيضاً كان بمثابة تهديد للمشروع الصهيوني الذي كان مستنداً على تعريف الصراع اليهودي–العربي بطريقة إزدواجية، كما كان قائماً على العداء "التاريخي–الطبيعي" بين "اليهود" وبين "العرب". وكان نجاح هذا المشروع يتوقف على خلق فئات الهوية هذه كفئات متناقضة جوهرياً.

اليهود الشرقيون: تجربة «المعبراه» بداية التمييز.

هذا وكان اليهود-العرب قد بدأوا بالوصول إلى إسرائيل كطوائف وذلك فقط في الخمسينيات من القرن الماضي. وأن دولة إسرائيل التي قام وجودها ذاته، كما قلنا، على أساس التجانس القومي للشعب اليهودي، وجدت صعوبة في أن تحتوي بداخلها يهوداً هم أيضاً عرب في نفس الوقت. وخلافاً للفلسطينيين، الذين أطلقت الدولة عليهم بالذات وصف "العرب" عديمي القومية، وقامت بتوزيعهم في كافة الإتجاهات (توزيع للمنافي)، فقد كانت الدولة تعتزم تجميع اليهود-العرب ودمجهم في داخلها (جمع الشتات). إلا أن الشرط الذي وُضع لدمجهم في حُضن المجموع الإسرائيلي كان شطب عروبتهم. وقد طبقت الدولة على اليهود-العرب أساليب لإلغاء عروبتهم، أي شطب التاريخ واللغة والثقافة العربية لديهم.

وكانت أهمية شطب العروبة تكمن في التجزئة والفصل المطلقين، وهي التي مكنت من القول أن العروبة تنتمي إلى هناك، بينما الصبغة اليهودية تنتمي إلى هنا. وأنه بالإمكان أن نجد أمثلة على هذا الفصل في قطاعات مختلفة من الثقافة والمجتمع. وهناك مثال بارز على هذا الفصل يتمثل في الجهود البارزة التي قامت بها الدولة للفصل بين "اليهود-العرب" وبين العرب في الأحياء المختلفة في مدن اللد، الرملة أو حيفا، وإسكانهم بصورة منفردة. وقد عبَّر هذا الأمر عن المخاوف من فقدان خط الحدود بين اليهود والعرب.

وبناء على هذا فقد أدى الفصل بين "اليهود" و "العرب" إلى فئتين انشطاريتين ليستا قابلتين للإلتقاء إلى حل الإزدواجية والتهديد اللذين خلقتهما فئة "اليهود-العرب". وهكذا ففي حين أن سيولة الخارطة الإثنية صارت أمراً ممكناً في أماكن كثيرة في العالم، عن طريق حيّز كبير من أعمال الدمج والربط (hyphenation) الجديدة، مثل الأميركي-الإفريقي، الأميركي-الإيرلندي أو الألماني، التركي، فإن هذه الإمكانية سُدّت في إسرائيل بخصوص "اليهود العرب".

وينبغي التأكيد على أن الدولة الإسرائيلية استخدمت في إطار سياسة فرن الصهر التي انتهجتها استراتيجيات مماثلة بشأن يهود آخرين أيضاً. حيث قامت على سبيل المثال بالقضاء على

دلت الدراسات والأبحاث على أن الفوارق بين الاشكناز والشرقيين في التعليم وفي مجال العمل قد تضخمت في الجيل الثاني بالمقارنة بجيل الآباء. وعندما نفحص الهوة القائمة بين الشرقيين والاشكناز في الجيلين الثاني والثالث (وجميعهم من مواليد البلاد) فإنه يتبين بأنه بين كل أربعة أشخاص يحصلون على الدرجة الجامعية الأولى، يوجد شخص واحد شرقي، مقابل ثلاثة من الاشكناز. وهذا المعدل لم يتبدل تقريباً خلال السنوات العشرين الأخيرة.

الإيديش كلغة شرعية في داخل إسرائيل. إلا أن فئة اليهود-العرب شكلت تهديداً وذلك بصفة خاصة على الصبغة الإسرائيلية، بسبب الطاقة التي احتوت عليها لطمس نفس تلك الحدود التي سعت القومية الصهيونية كثيراً إلى خلقها. وبكلمات أخرى، ففي السياق الصهيوني-القومي فإن فئة "العرب-اليهود" كانت بمثابة "تلويث سياسي" لأنها خلطت بين الأعداء(أي خلطت بين اليهود والعرب). وهكذا ففي حين بقيت فئة اليهودي-الأوروبي ممكنة في ترسانة الهويات الإسرائيلية (بل أنها حتى حظيت بمكانة إيجابية)، فقد جرى شطب فئة اليهودي-العربي بشكل تام وقطعي. ولذلك فإن اليهود-العرب تحولوا في إسرائيل ليصبحوا "الطوائف الشرقية".

وفي الخطاب الإسرائيلي فإن مفهوم "الطوائف الشرقية" هو بمثابة تعبير عن محاولة المركز لإقصاء الهوامش، وذلك مثل تعبير (الطائفة الحريدية). ويوجد لمفهوم "الطائفة" مدلول مقلص نظراً لأنه يخلق نقاشاً غير سياسي حول الإثنية ويحصرها في موضوعات اجتماعية-محلية ذات طابع ثقافي فولكلوري. ولقد مكّن مفهوم "الطائفة" في آن واحد إقرار وإنكار إثنية "اليهود العرب".

ومن جهة أخرى، فقد كان واضحاً بأن الإثنية "الشرقية" هي فئة مركزية في تركيبة المجتمع الإسرائيلي وموجودة في كافة مؤسساته: جهاز التعليم (التعليم المهني)، في السياسة (السياسة الطائفية)، في السجون (كسجناء وسجانين)، في المصانع (كعّمال)، في مكاتب العمل (كطالبي عمل)، في الهندسة المعمارية البلدية (كسكان البلدات التطويرية) وفي الجيش (كجنود معاونين). ولقد جرت صياغة الصبغة الشرقية في الوعي العام كعامل ذي صلة بواسطة الخطاب الدولاني، والخطاب العلمي والخطاب السياسي. وعلى سبيل المثال، ففي انثروبولوجيا الخمسينيات تحولت الطائفة إلى مشروع بحثي (بدلاً من القبيلة في الإنثروبولوجيا الكلاسيكية) بحيث يجري التعرف عليها عن طريق بلد المنشأ، والفولوكلور، والطعام والموسيقى. كما انها دفعت إلى الأمام مفهوم "الإثنية الثقافية" وليس "الإثنية السياسية"، كما ثبّتت "الواقع الطائفي" كأمر قائم وثابت، وبذلك سدّت الطريق أمام أي نقاش يشكل تحدياً لمسألة نشوء الحدود الطائفية.

وفي نفس الوقت، وفي موازاة فرض الطائفية كظاهرة حقيقية، فقد عملت القوى الإجتماعية والأجهزة الحكومية من أجل إنكار وجود الإنقسام الإثني-شرقيون مقابل اشكناز- في داخل المجموع اليهودي. ومن أجل خلق الإحساس بالتضامن والتجانس القومي، فقد جرى التركيز على القاسم المشترك الذي يَعّرف أعضاء المجموع -ونعني به الصبغة اليهودية- بحيث تحولت هذه الصبغة إلى مثلث مكون من الدين والقومية والإثنية. وقد استندت أيديولوجيا فرن الصهر على رفض المنفى (جمع الشتات) وعلى خلق الإسرائيلي (اليهودي) الجديد الذي لا يبالي بالفروقات الثقافية-الطائفية. وجرى التعبير بشكل جيد في المجال السياسي عن هذا الإقرار والإنكار: حيث بذلت الأحزاب الكبيرة طاقات ضخمة في إقامة دوائر طائفية، وقامت بتجنيد مقترعين على أساس متعهدي أصوات

يهودية عراقية تغادر بغداد بعد احتلالها.

طائفية، إلا أن جميع الأحزاب انكرت في نفس الوقت وجود القاعدة الطائفية لإنتظامها وزعمت بانه لا يوجد فارق بين الشرقيين والاشكنازيين.

وفي مسيرة تحويلهم إلى "الطوائف الشرقية" فقد اجتاز اليهود العرب" عملية استشراق جديدة. فمن جهة أنكرت هذه العملية عروبتهم (نزع صفة العروبة عنهم)، إلا أنه من جهة أخرى استمرت بالإبقاء على التمييز بين فئتي الشرق والغرب. وهذه العملية حملت في باطنها وعداً بالاستيعاب عن طريق الحداثة ومزج الشتات والزيجات المختلطة. ولقد كانت مكانة اليهود الشرقيين في ظل هذا الوضع تنطوي على وعدٍ باجتياز الحدود والأنماط. إلا أن هذا الوضع كله كان قد صيغ كوعدٍ لن يكون من الممكن تحقيقه، نظراً لأن تحقق هذا الأمر كان سيقود إلى إنهيار الإنشطارية بين الشرق والغرب. ولذا فإنه في الواقع طالما بقي الخطاب الصهيوني مستنداً على الإنشطارية الهرمية بين "الشرق" و "الغرب" فإن النظرة للشرقيين من خلال الاستشراق هو أمر نهائي ويحكم عليهم بانعدام المساواة الدائم.

إن الأدلة البحثية التي تُثبت استمرار انعدام المساواة هي أدلة قاطعة. حيث دلت الدراسات والأبحاث على أن الفوارق بين الاشكناز والشرقيين في التعليم وفي مجال العمل قد تضخمت في الجيل الثاني بالمقارنة بجيل الآباء. وعندما نفحص الهوة القائمة بين الشرقيين والاشكناز في الجيلين الثاني والثالث (وجميعهم من مواليد البلاد) فإنه يتبين بأنه بين كل أربعة أشخاص يحصلون على الدرجة الجامعية الأولى، يوجد شخص واحد شرقي، مقابل ثلاثة من الاشكناز. وهذا المعدل لم يتبدل تقريباً خلال السنوات العشرين الأخيرة. وإذا ما استمر تقلصّ الفوارق بنفس الوتيرة، فإن الهوة سوف تختفي تماماً فقط بعد أربعة وتسعين عاماً.

كذلك فإن المعطيات المتعلقة بالمدخولات في الأجور تعتبر أشد خطراً. ففي الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٩٥ تضخمت الهوة في الأجور بين الاشكناز (من مواليد البلاد) وبين الشرقيين (من مواليد البلاد) بنحو عشرة بالمئة. والفروقات لا تقتصر فقط على سوق العمالة وانما تمتد أيضاً لتشمل الملكية على الممتلكات. وقد كان معدل الملكية على السكن في عام ١٩٨٣، ٨٥ بالمئة في أوساط اليهود القادمين من أوروبا، ٨١ بالمئة في أوساط اليهود القادمين من آسيا و ٦٣ بالمئة في اوساط اليهود القادمين من شمالي افريقيا.

وفي العقدين الاخيرين تبلورت أصوات شرقية مطالبة بالحصول على حقها، وقامت هذه الأصوات بتحدي الهوية الإسرائيلية المتجانسة وبالتفاخر بهويتها الشرقية. كما أن أبناء الجيل الثاني من الشرقيين –وهو ما أُطلق عليه آنذاك في الخطاب العام اصطلاح "إسرائيل الثانية" – تضامنوا مع الأساليب التكتيكية والرموز التي حمل لواءها الفهود السود الأميركيون، ونشروا في مجلات شرقية

نداءات تدعو إلى التغيير الإجتماعي. وكان الانقلاب السياسي الذي وقع في عام ١٩٧٧ قد نُسِبَ إلى تصويت الشرقيين الاحتجاجي في الانتخابات العامة التي جرت آنذاك. وفي نفس الوقت فقد تطورت في الساحة الأكاديمية الإسرائيلية تيارات انتقادية جديدة وهي تيارات تعود في جزء منها إلى تعرض الباحثين لتبلور نظريات وأفكار اليسار الجديد، وكذلك تعرضهم للخطاب ما بعد الكولونيالي وللأبعاد النظرية المختلفة لتعدد الثقافات. وقد قام هؤلاء بتحدي نموذج الحداثة الذي سيطر على الساحة الأكاديمية خلال العقود الثلاثة الأولى، كما قاموا باستيراد وتطوير نظريات نقدية حول الهوية واللون والمكانة الطبقية.

إن المشترك بين هذه التوجهات هو الإدعاء بأن أنماط إنعدام المساواة والمكانة المتدنية للشرقيين في إسرائيل ليس نتيجة لثقافتهم الشرقية ("الما–قبل حداثية") بل بالعكس. ويعود مصدر انعدام المساواة إلى التبعية والطابع الإرتباطي والاستشراقي الذي نشأ في الإلتقاء بين المهاجرين وبين الييشوف المستوعب في إسرائيل. وكانوا قد عزوا أنماط الإقصاء، واستنساخ الإثنية، وخلق أنماط اللامساواة إلى أجهزة الدولة: الإحصاءات السكنية ودائرة الإحصاءات المركزية، الجيش، الجهاز التعليمي، وزارة الإسكان أو مؤسسات الاستيطان. وإن بلدات التطوير –التي كان اليهود القادمون من الأقطار الإسلامية، يشكلون سبعين بالمئة من سكانها– تحولت إلى مراكز صناعية تستقطب عدداً كبيراً من العمال. وهذه الأمور جميعها اقتضت من اليهود القادمين من الأقطار الإسلامية محاولة العيش المشترك، وأدت إلى تشكيلهم كمجتمع متخيّل "شرقي" وهو مجتمع ينبع من النتيجة القائلة بأن إسرائيل لم تتسلم شرقيين وأشكناز، بل أنها خلقتهم، سواء أكان ذلك بالممارسة أم في خلق الفئات.

وأود أن اؤكد هنا بأن عملية الغاء العروبة لم تكن بالقطع عملية مفروضة. حيث أن اليهود–العرب "تعاونوا" مع عملية نزع صفة العروبة وذلك أيضاً بسبب التطلع نحو الإنتماء، وكذلك أيضاً بسبب سلوكيات مؤسسية هدفت إلى احتوائهم، ولكن وبشكل رئيسي بسبب المكانة السلبية للعروبة في الثقافة الإسرائيلية–الصهيونية. وينبغي أن نتذكر بأن هذه المكانة السلبية قد نجمت عن الموقف الإستشراقي للمهاجرين الأوروبيين، وكذلك بسبب النزاع "الإسرائيلي–العربي". ومن أجل الفوز باللقب المنشود – "الإسرائيليون" فقد أراد أبناء الجيل الثاني التخلص من سمات العروبة التي كانت لآبائهم، مثلما أن بمقدوري أن أشهد من تجربتي الشخصية. وعلى خلفية هذه المسيرات فإنه ليس من المستغرب القول بأن قلائل فقط من بين "الشرقيين" اليوم في إسرائيل يقبلون أن يُطلقوا على أنفسهم اصطلاح "يهود عرب". وإن القلائل الذين يفعلون ذلك، إنما يستخدمون بصفة عامة هذه التعريف للهوية كفئة خطاب نقدية تسعى لتحدي الفرضيات الأساسية وحدود الخطاب الصهيوني. وهذا التحدي يريد أن يبين بأنه كانت هناك إمكانية، تاريخية ومعرفية، للربط بين اليهود والعرب في مفترق تاريخي –معين، وهي إمكانية اقتلعت عن طريق الظروف التاريخية لتشكيل العداء وتكوينه كما لو كان "أمراً طبيعياً". وبمفاهيم كثيرة فإن هذه هي إذاً فئة يعاد اختلاقها من جديد اليوم كجزء من سياسة الهويات في إسرائيل.

وممكن القول بأنه استخدام فئات "تُصر على حقها" في الهوية من أجل الاحتجاج الإجتماعي والثقافي والسياسي ليس أمراً شاذاً. وهذا الأمر يماثل ذلك النداء الذي اطلقه نشيطو اليسار في فرنسا، الذين اعلنوا بعد إبعاد دانيئيل كوهين–بنديت إلى ألمانيا، بقولهم "كلنا يهود ألمان"، على الرغم من كونهم فرنسيين. وان استخدام اصطلاح "اليهود–العرب"، من قبل مثقفين ونشيطين شرقيين إنما يُمكن من إعادة استجواب وتحدي منظومة الهويات المألوفة في المجتمع الإسرائيلي، وذلك لأن هذا الاستخدام "التمردي" يشوش توجهات الشطب والإنكار التي تميز سياسة الهويات الإسرائيلية، ويسمح بعودة ما تم دفعه جانباً، ومعه أيضاً احتمالية التعايش اليهودي–العربي.